

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ





مؤسسة «عَدًا لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما
تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRACOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري
أحمد الوندي

فريق التحرير

+9648905400123

Head@hewarIraq.com

يغطي هذا العدد الخاص من IraqCopy دراسة صادرة عن مركز تمكين السلام في العراق الأمريكي والتي تحمل عنوان " **دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ**". تتناول الدراسة التي اجراها كل من ايرك جوستافسون، مؤسس مركز تمكين السلام في العراق ومديره، وعمر النداوي، وهو محلل عراقي ومدير البرامج في مركز تمكين السلام في العراق، علاقة العراق بتركيا وايران وسوريا المائية في البلاد في سياق أزمة المناخ الممتدة. كما تستكشف الدراسة المسارات التي سلكها العراق، أو تلك التي أهملها، لتأمين حقوقه في ظل القانون الدولي ذي الصلة بالمجاري الدولية المشتركة. وتقدم الدراسة اقتراحات بشأن السبل العملية التي تمكن العراق من الاستفادة من نفوذه وامكانياته، باعتباره منتجاً للطاقة، وشريكاً تجارياً، وحليفاً رئيساً في الشؤون الأمنية، من أجل التوصل إلى ترتيبات مقبولة على نحو متبادل لتقاسم المياه مع جيرانه من دول المنبع.

صورة الغلاف :

A boy tries to navigate his boat in the drying marshes in Basra governorate. ©
Caroline Zullo/NRC, October 2022.

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ

الكاتبان:

إبرك جوستافسون:

وهو من قدامى المحاربين في الجيش الأمريكي، مؤسس مركز تمكين السلام في العراق EPIC ومديره. يركز على بناء السلام وحقوق الانسان والشؤون الإنسانية.

عمر النداوي:

وهو محلل عراقي ومدير للبرامج في مركز تمكين السلام في العراق يركز على شؤون الطاقة والسياسة والأمن.

المصدر:

مركز تمكين السلام في العراق EPIC

التاريخ:

تموز / يوليو 2023

ترجمة وتحرير:

د. نصر محمد علي & فيصل عبد اللطيف ياسين

خلاصة تنفيذية

- يعتمد العراق، بوصفه دولة ذات مناخ حار جاف، على دول المنبع في توفير معظم احتياجاته من المياه. وقد أدى ضعف الدولة ولاسيما منذ عام 2003، إلى تعقيد الاستجابة لنقص المياه، حيث قامت تركيا وإيران ببناء السدود على الأنهار المشتركة أو أعادت توجيهها لتأمين احتياجاتهما من المياه.
- ان العواقب المترتبة على التقاعس عن العمل وخيمة: إذ أدت موجات الجفاف الشديدة المتكررة إلى تدمير الأراضي الصالحة للزراعة في العراق وارتفاع الإنتاج الزراعي، وتسببت في انكماش العديد من بحيراته وأهواره أو حتى اختفائها بالكامل. ومع نمو السكان وارتفاع درجة حرارة الكوكب، يتعرض نهرا دجلة والفرات لخطر الاختفاء فعلياً في أجزاء من جنوب العراق بحلول عام 2035.
- كانت الدبلوماسية العراقية غير فعّالة في تأمين احتياجات البلاد من المياه بسبب عدم مشاركة كبار القادة، والتردد في مواجهة الجيران الأقوياء، والارتباك بشأن الأدوار والسلطات، والتركيز على النفط على حساب قطاعات أخرى.
- زد على ذلك، ان القوانين والاتفاقيات الدولية المتصلة باستعمال المياه المشتركة تفتقر إلى قابلية الانفاذ، ولايُعترف بها عالمياً، وتستند إلى مبادئ مفتوحة للتفسير، الأمر الذي يجعلها محدودة الفائدة في أوقات الأزمات.
- تتمتع حكومة رئيس الوزراء السوداني، على الرغم مما يعترضها من الضعف والانقسام المستمرين، بعلاقات دبلوماسية أقوى وقبول إقليمي مقارنة بالحكومات التي سبقتها في حقبة ما بعد عام 2003 المبكرة- كما أكد على ذلك الاجتماع الأخير الذي عقده السوداني مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان.
- ان الدبلوماسية النشطة تنطوي على أهمية بالغة لقدرة العراق على معالجة مشاكل المياه. ويتعين على زعماء العراق أن يظهروا الإرادة السياسية اللازمة للتأكيد على مطالب العراق المعقولة باستمرار والاستفادة من دوره شريكاً مهماً في قطاعات الأمن

والتجارة والطاقة، حيث يمتلك العراق عناصر نفوذ يمكن أن تكون مفيدة عند اشراك دول المنبع في المفاوضات.

يمكن للعراق، في العلاقات التجارية مع إيران وتركيا، أن يستفيد وبنحو استراتيجي من عرض طرق عبور جديدة وإمكانية فرض تعريفات جمركية بوصفها حوافز فعالة للتعامل مع هذين البلدين، وكلاهما يقدران العراق تقديراً كبيراً بوصفه سوقاً مهماً للتصدير. فالتجارة لاتنفصل عن أمن الحدود حيث يمكن أن يكون تعاون العراق في معالجة مخاوف إيران وتركيا بشأن نشاط المسلحين عبر الحدود أداة قيّمة أخرى في أيدي المفاوضين العراقيين الحازمين.

ان إعادة ضبط العلاقات، في الوقت المناسب تماماً، في مجال الطاقة مع تركيا- بما في ذلك استئناف صادرات النفط الشمالية، وعرض النفط بأسعار مخفضة، واحياء مخططات تصدير الغاز بمباركة بغداد- من الممكن أن يكون جزءاً من جهد دبلوماسي أوسع نطاقاً يمثل فيه تحقيق تقدم في تقاسم المياه وإدارتها أحد أهم الأولويات.

ان الاتفاق مع تركيا يمكن أن يتضمن مقاربات مبتكرة، مثل نظام ائتمانات المياه الذي يعمل على الحد من الخسائر الشديدة الناجمة عن التبخر من الخزانات العراقية، ويعزز التمويل المشترك وتحديث البنية الأساسية لإدارة المياه.

يتعين على رئيس الوزراء، لتفادي الارتباك وتبادل اللوم الذي شاب التواصل بين العراق ودول الجوار في الماضي، أن يمنح قادة وزارة الموارد المائية صلاحيات لاليس فيها لتمثيل العراق تمثيلاً مباشراً مع دول الجوار. ان ترقية رئيس وزارة الموارد المائية إلى مرتبة نائب رئيس مجلس الوزراء، على غرار الوزراء المسؤولين على النفط والحقائب الرئيسية الأخرى، من شأنه أن يعكس اعتراف الحكومة بأن المياه تمثل أولوية.

عانى العراق في السنوات الأخيرة من نقص حاد في المياه. وفي ظل التغير المناخي وممارسات إدارة المياه في المنبع بوصفها عوامل رئيسية، فإن هذا النقص يزداد تعقيداً بسبب الوقائع الجيوسياسية. العراق دولة ضعيفة تعتمد على دول المنبع - وهي تركيا، وإيران، وسوريا- التي كانت تبني السدود وتغير مجاري الأنهار المشتركة في سبيل تأمين احتياجاتها، ومن ثم تقليص كميات المياه المتدفقة إلى العراق. وتبنت الحكومات العراقية المتعاقبة على مدى عقود استراتيجيات مختلفة لتأمين حصة البلاد من المياه، بدءاً من الدبلوماسية التعاونية الى التهديدات بالصراع العسكري. بيد أن أي من هذه الاستراتيجيات لم تنجح، حتى الوقت الراهن، في الحفاظ على مصالح العراق المائية على المدى الطويل. ومن اللافت، انه حتى الوقت الراهن، ما يزال العراق من دون اتفاقية لتقاسم المياه قابلة للتنفيذ مع جيرانه من الدول المتشاطئة.

يُعنى هذا التقرير ببحث علاقة العراق بتركيا وإيران وسوريا، ويسلط الضوء على النزاعات المائية في البلاد في سياق أزمة المناخ الممتدة. كما يستكشف التقرير المسارات التي سلكها العراق، أو تلك التي أهملها، لتأمين حقوقه في ظل القانون الدولي ذي الصلة بالمجاري الدولية المشتركة. ويختتم التقرير باقتراحات بشأن السبل العملية التي تمكن العراق من الاستفادة من نفوذه وامكاناته، باعتباره منتجاً للطاقة، وشريكاً تجارياً، وحليفاً رئيساً في الشؤون الأمنية، من أجل التوصل إلى ترتيبات مقبولة على نحو متبادل لتقاسم المياه مع جيرانه من دول المنبع.

ان مازق العراق يكمن في حقيقة مؤداها أنه بلد يقع في المصب، ومعظمه قاحل يعتمد اعتماداً كبيراً على المياه السطحية التي تنبع مع بلدان أخرى. ويتفاقم هذا العيب بسبب العلاقات السيئة التي كانت تربط العراق بجيرانه والتي تراوحت بين المضطربة والمثيرة للجدل وبين الضعيفة والخاضعة.

وبعد أن نال العراق استقلاله في أوائل القرن العشرين، كانت علاقات البلاد مع تركيا متوترة، بسبب ارث الحكم العثماني ومطالبات أنقرة الإقليمية المستمرة بالموصل وكركوك. وكان الدافع الرئيس وراء سياسة تركيا حيال العراق، في الآونة الأخيرة منذ عام 1982، هو مخاوفها الأمنية

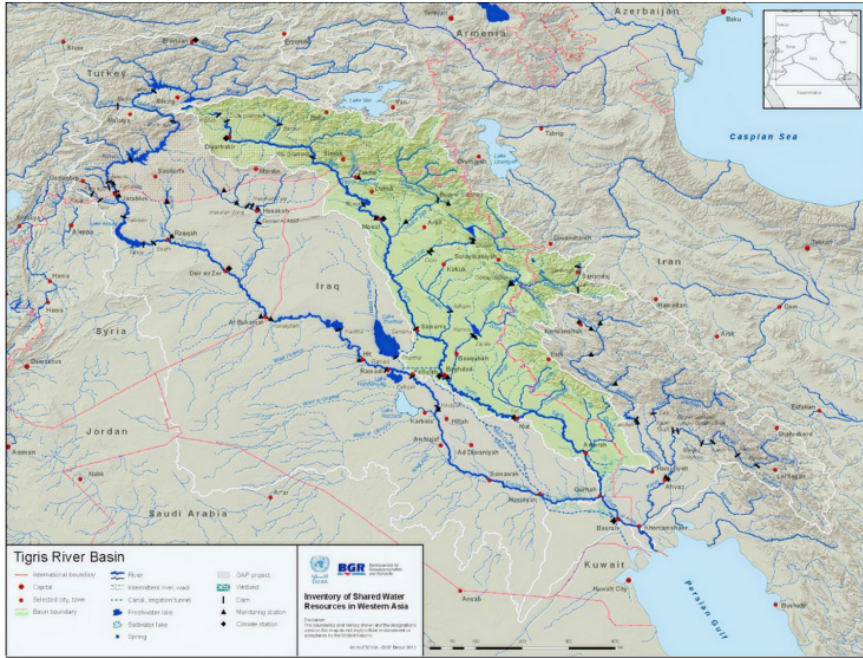
بشأن وجود حزب العمال الكوردستاني الانفصالي في شمال العراق، حيث واصل الحزب تمردَه ضد الدولة التركية. وتأثرت العلاقات بين البلدين أيضاً، منذ عام 2003، بمخاوف تركيا من الحكم الذاتي الكوردي في العراق وإمكانية تنشيط المشاعر الانفصالية في أوساط الكورد في جنوب شرق تركيا. وتتوازن هذه المخاوف مع اهتمام أنقرة بتنمية علاقاتها في مجال الطاقة مع حكومة إقليم كردستان. كما تأثرت علاقتها ببقية أنحاء العراق بما ساورها من شكوك في نوايا الحكومة التي يهemin عليها الشيعة في بغداد والتي تنجرف إلى منطقة نفوذ طهران.

لقد كانت العلاقات بين العراق وإيران أكثر تعقيداً، حيث اتسمت بالمخاوف العميقة بشأن الهيمنة والطموحات الإقليمية. وقد انفجرت هذه المخاوف في عام 1980 عندما تزايد قلق صدام حسين بشأن سعي إيران إلى "تصدير" الثورة الإسلامية إلى السكان الشيعة في جنوب العراق. لقد أدى سقوط نظام صدام حسين في عام 2003 إلى تنحية العدو المباشر لإيران وأتاح لطهران الفرصة للاستفادة من العلاقات مع جماعات المعارضة العراقية السابقة التي تحركت لتشكيل نواة الحكومة الجديدة. كانت هذه الجماعات في المقام الأول قوى سياسية شيعية- وبدرجة أقل كردية - ممتنة لدعم طهران في الماضي.

لقد عملت إيران، بعد سقوط صدام، على بناء قدرات قسرية داخل العراق عبر رعاية الجماعات المتحالفة التي عملت ضد الوجود العسكري الأمريكي ووسعت نطاقها في العراق وخارجها. وتعاضم نفوذ طهران في مختلف المؤسسات العراقية تساوفاً مع انخراطها بنحو كبير في تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة وساعدت الفصائل المسلحة المدعومة من فصائل سياسية في أن تغدو لاعباً مهيمناً في بغداد. وتنظم هذه الجماعات في الوقت الراهن تحت مظلة الإطار التنسيقي الذي يضم أطراف يقودها رئيس الوزراء السابق نوري المالكي وزعماء الجماعات المسلحة هادي العامري وقيس الخزعلي وحلفائهم.

واتسمت علاقات العراق مع سوريا - الدولة الثالثة التي تقع على المنبع، على مدى العقود الخمسة الماضية، بالتوتر والعداء في معظمها.

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ



Map credit: UN-ESCWA (United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) and the BGR (Bundesanstalt für Geowissenschaften und Rohstoffe), Germany's Federal Institute for Geosciences and Natural Resources. 2013. Inventory of Shared Water Resources in Western Asia. Beirut.

ان تاريخ العداء بين سوريا والعراق يمكن ارجاعه إلى الخصومات داخل حزب البعث في سبعينيات القرن المنصرم، وتدهورت العلاقات بنحو أكبر في العقد التالي بعد وقوف سوريا إلى جانب إيران خلال حرب الثمانينيات من القرن الفائت، وسرعان ما أعقب ذلك مشاركة دمشق في حرب الخليج 1991 بوصفها جزءاً من تحالف مدعوم من الأمم المتحدة المكون من 39 دولة في اعقاب غزو العراق للكويت، ثم دعمها، في وقت لاحق، لمتبردي حزب البعث والمتطرفين الأجانب أثناء التمرد الذي تلا الغزو الذي قاده الولايات المتحدة عام 2003. لقد تغيرت العلاقات بشكل كبير بعد اندلاع الحرب الأهلية في سوريا عام 2011 والتي عمقت الاستقطاب في المنطقة على أسس طائفية. إذ سرعان ما اجتذب هذا الصراع إيران والجماعات الشيعية المتحالفة معها للقتال في العراق إلى جانب النظام السوري بقيادة بشار الأسد. وكانت إيران والجماعات المسلحة تخشى

أن يؤدي انتصار المعارضة السنّية في سوريا إلى تمكين التشدد السنّي والدول العربية السنّية من الهيمنة بدءاً من العراق. وتتمتع بغداد ودمشق، في الوقت الراهن، بعلاقات ودية باعتبارهما شريكين صغيرين في "محور المقاومة" الإقليمي الذي تقوده إيران ضد الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وحتى وقت قريب ضد الدول العربية السنّية⁽¹⁾.

التغير المناخي وواقع المياه في العراق

العراق بلد قاحل في معظمه حيث يكون الصيف حاراً وجافاً فيما يقتصر هطول الأمطار على فصلي الشتاء والربيع القصيرين. ويقدر متوسط هطول الأمطار على المدى الطويل في أنحاء البلاد كافة بنحو 216 ملم في السنة⁽²⁾. وعلى سبيل المقارنة يبلغ متوسط هطول الأمطار في البلدان المتاخمة حوالي 762 ملم في السنة⁽³⁾. ويوفر نهرا دجلة والفرات الأغلبية العظمى - أكثر من 90 بالمائة - من امدادات المياه في العراق. وتأتي معظم مياه النهرين من تركيا بنسبة 71 بالمائة، تليها إيران وسوريا بنسبة 7 بالمائة و4 بالمائة على التوالي⁽⁴⁾. وعلى الرغم من أن هذا التقرير يركز في الأغلب على الموارد المائية فيما يتصل بتركيا، فمن المهم الإشارة إلى أنه على الرغم من ضالة مساهمات إيران في نهر دجلة، إلا أنها تشكل أهمية حيوية بالنسبة للسكان المحليين في المحافظات الشرقية في العراق مثل ديالى. زد على ذلك، تتدفق بعض الأنهار العابرة للحدود، مثل نهر الكارون، مباشرة من إيران إلى مجرى شط العرب وان مساهمته غير مذكورة في النسبة أعلاه. ان مناخ العراق الجاف يجعل نهري دجلة والفرات لاغنى عنهما لكل من قوت الانسان والاحتياجات الزراعية. وفيما تنتشر الزراعة البعلية في المناطق الشمالية، فان اغلبية المناطق الزراعية في العراق تعتمد بنحو كبير على الري، والذي يشكل 75 بالمائة من استهلاك المياه السطحية في البلاد⁽⁵⁾.

وقد شهد العراق، في السنوات الأخيرة نقصاً حاداً في المياه على نحو متزايد بسبب انخفاض هطول الأمطار وانحسار إمدادات المياه من نهري دجلة والفرات⁽⁶⁾. وخلال صيف عام 2021 الذي ضربته الجفاف، حذرت مجموعة من 13 منظمة إغاثة تعمل في الشرق الأوسط من أن

أكثر 12 مليون شخص في سوريا والعراق معرضون لخطر فقدان الوصول إلى المياه⁽⁷⁾. وقد تسبب هذا النقص بأضرار جسيمة في الإنتاج الزراعي العراق وتهدد سبل عيش الملايين من الناس وصحتهم. وعلى الرغم من أن عائدات النفط تمثل نحو 90 بالمائة من دخل الحكومة، فإن نحو ربع سكان العراق يعتمدون على الزراعة لكسب لقمة العيش⁽⁸⁾. ووفقاً لوكيل وزير الزراعة العراقي مهدي الجبوري، فإن نقص المياه خلال عامين فقط أدى إلى تقليص مساحة المزارع التي تتغذى على المياه السطحية بأكثر من الثلثين. وفي مقابلة أجريت معه مؤخراً، صرح الجبوري قائلاً: "كانت الخطة الزراعية قبل عامين تشمل 5 ملايين دونم من الأراضي المروية⁽⁹⁾. وقد تقلصت هذه المساحة العام الماضي بنسبة 2.5 مليون دونم، وفي العام المذكور [2022] تقلصت مرة أخرى من 2.5 إلى 1.5 مليون دونم بسبب نقص المياه وانحسار تدفق المياه من نهري دجلة والفرات"⁽¹⁰⁾. وأشار إلى أن فقدان كل مليار مكعب إضافي من المياه سنوياً يجعل 250 ألف دونم إضافي غير صالح للاستخدام. وبإزاء ذلك، تسبب نقص المياه في انحسار إنتاج القمح والشعير من 5 ملايين طن في 2020 إلى ما يزيد قليلاً على 2 مليون طن في عام 2022⁽¹¹⁾. والعراق، بوصفه دولة مصب، فإنه لا يملك سوى القليل من السيطرة على المياه التي يتلقاها من الأنهار العابرة للحدود وروافدها. ووفقاً لتقديرات الحكومة العراقية، فقد انخفض إجمالي حجم المياه الواردة من هذه الأنهار بنحو ملحوظ من 93.47 مليار متر مكعب في عام 2019 إلى 49.59 مليار متر مكعب في عام 2020، ويعود ذلك في المقام الأول إلى تصرفات دول المنبع⁽¹²⁾.

يكمن وراء هذه التغييرات حقيقة مؤداها ان العراق، بسبب موقعه وجغرافيته القاحلة واقتصاده الذي يعتمد اعتماداً كبيراً على الوقود الأحفوري، يعاني من تأثير تغير المناخ على نحو شديد وبنحو غير متناسب مع تأثيرات تغير المناخ مقارنة بمعظم بقية أنحاء العالم. ووفقاً لمنظمة بيركلي إيرث، وهي منظمة مستقلة لتحليل البيانات البيئية، فقد ارتفعت درجة حرارة مناخ العراق بمعدل ضعف المعدل العالمي منذ بداية القرن العشرين حيث ارتفعت بنحو 4.1 درجة فهرنهايت⁽¹³⁾. ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة في العراق بمقدار 4.5 درجة فهرنهايت أخرى

بحلول منتصف هذا القرن⁽¹⁴⁾ وقد أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى تبخر سريع للمياه السطحية، الأمر الذي تسبب في تكبد خسائر تقدر بنحو 8 مليارات متر مكعب سنوياً⁽¹⁵⁾. ووفقاً للتقارير، بلغ إجمالي كمية المياه التي تلقاها العراق من نهري دجلة والفرات في عام 2020 نحو 49.59 مليار متر مكعب؛ وخسرت البلاد 16 بالمائة من تلك المياه بسبب التبخر. وقد أدت درجات الحرارة المرتفعة إلى انحسار كبير في معدل هطول الأمطار السنوي الذي يبلغ حالياً بنحو 30 بالمائة دون المستويات العادية⁽¹⁶⁾. ومن المثير للقلق أن هذا الانحسار من المتوقع أن يصل إلى 65 بالمائة بحلول عام 2050⁽¹⁷⁾.

وازدادت حدة تأثير التغير المناخي طوال عام 2022 وأوائل عام 2023 بنحو حاد، وكان أكثر وضوحاً في جفاف الأهوار الجنوبية العراقية، الأمر الذي أدى إلى القضاء على أعداد الحيوانات المحلية واجبار المجتمعات على الهجرة التي تعتمد طريقة حياتها المستدامة التي استمرت لآلاف السنين على الأهوار الأسطورية.⁽¹⁸⁾ إلى جانب ذلك، ما فتئ العراق يتصارع مع موجات حر شديدة وزيادة حادة في العواصف الرملية، مع عواقب وخيمة على الصحة العامة والإنتاجية الاقتصادية.

القانون الدولي

ان القوانين الدولية ذات الصلة باستعمال المياه غير الصالحة للملاحة المشتركة ليست متطورة أو مطبقة على نطاق عالمي مثل غيرها من القوانين، مثل قانون البحار. ان اعلان مدريد لعام 1911، وقرار سالزبورغ الذي اتخذه معهد القانون الدولي، والاعلانات المختلفة التي أصدرتها جمعية القانون الدولي في الأعوام 1956 و 1958 و 1960 و 1966 إلى جانب التقارير الصادرة عن لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في أعوام 1978 و 1989 و 1991 و 1994، تعمل بمثابة مصادر أساسية يُسترشد بها لفهم القانون الدولي وتطبيقه فيما يتصل بالحقوق المائية للدول [المتشاطئة⁽¹⁹⁾]. وقد دوّنت هذه المبادئ المعروفة باسم قواعد هلسنكي في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية (المعروفة عموماً بـ UNWC)⁽²⁰⁾.

وتعمل هذه الاتفاقية بوصفها إطاراً حيوياً يعزز قانون المياه الدولي العرفي القائم. وهي تشمل مبادئ حاسمة مثل "الانتفاع المنصف" ومبدأ "الالتزام بعدم التسبب في ضرر ذي شأن"، الأمر الذي يعزز من أهمية توزيع المياه توزيعاً منصفاً وتفادي الآثار السلبية. وتسלט الاتفاقية الضوء أيضاً على الالتزامات الإجرائية، مثل "واجب الاخطار" فيما يتصل بالتدابير الرئيسية المخطط لها، إلى جانب المسؤوليات الثانوية ذات الصلة بمنع التلوث وتبادل المعلومات⁽²¹⁾. وبهذا المعنى فإن الاتفاقية أقرب إلى مجموعة من المبادئ الاسترشادية منها إلى القواعد القانونية القابلة للإنفاذ. ويتجلى ذلك بنحو خاص في استعمالها لمصطلحات فضفاضة مثل "منصف" و "ذي شأن" والتي تترك الكثير من التفاصيل مفتوحة للتفسير. وان الضعف الرئيس الذي يعتري الاتفاقية، إلى جانب غموضها، ينشأ من افتقارها قابلية الإنفاذ. وقد دخلت اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية حيز التنفيذ في عام 2014 عندما وصلت إلى العدد المطلوب من الدول المصدقة. ولم يصدق على هذه الاتفاقية سوى 37 دولة فقط حتى الوقت الراهن. وقد وقع العراق في عام 2015 على الاتفاقية وصدق عليها، الأمر الذي يدل على التزامه بمبادئها. ومن ناحية أخرى، وقعت سوريا على الاتفاقية من دون استكمال عملية التصديق، في حين لم توقع تركيا وإيران على الاتفاقية ولم تصدق عليها. ومن الجدير بالذكر، ان تركيا كانت واحدة من ثلاث دول فقط صوتت ضد اعتماد الاتفاقية⁽²²⁾. وعلى نحو مماثل، انضم العراق إلى اتفاقية المياه التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة لتعزيز موقفه القانوني⁽²³⁾ غير أن تركيا لم تنضم إليها⁽²⁴⁾.

هناك العديد من المبادئ القانونية المتنافسة المستمدة من القانون العرفي والتي استعملتها الدول لتحديد حقوقها النهرية. أحد هذه المبادئ الاستحقاق السابق، والذي ينص على أنه في حالة النزاع بين دولتين متشاطئتين، لا يمكن لأي منهما المطالبة بالمياه استناداً إلى موقعها الجغرافي فقط، بل ان الحق في استخدام المياه يتوقف على من استعملها أولاً⁽²⁵⁾ وفي ضوء ذلك، يؤكد العراق على أنه يجب أن يستمر في تلقي المياه التي يحتاجها، مستشهداً بحقوق الأجداد التي سبقت انشاء الدول

المتشاطئة الحديثة. غير أن تركيا كانت تعد نهري دجلة والفرات مكونين لنظام مائي واحد داخل حدودها السيادية، الأمر الذي يمنحها الحق في تطوير المياه واستخدامها وفقاً لاحتياجاتها الوطنية⁽²⁶⁾. ان هذا الموقف يستند إلى مبدأ "السيادة المطلقة" الذي يؤكد على سلطة دولة المنبع المتشاطئة غير المقيدة في اتخاذ القرارات بشأن كمية المياه ونوعيتها التي تتدفق خارج حدودها، من دون أي التزام بمراعاة نظرائها في دول المصب⁽²⁷⁾. وبتشجيع من هذا المبدأ، أكد الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل ذات مرة أن "لاحق لسوريا، أو العراق في المطالبة بحصتهما في الأنهار التركية كما لا يحق لتركيا المطالبة بحصة من نفط سوريا والعراق"⁽²⁸⁾. بطبيعة الحال، يمكن أن تتطور وجهات النظر بشأن الحقوق النهرية بناءً على المفاوضات الدبلوماسية والظروف المتغيرة.

وثمة نهج معتمد على نطاق واسع يسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة هو مبدأ "الانتفاع المنصف". ويهدف هذا المبدأ إلى التخصيص العادل والمعقول للموارد المائية المشتركة بين الدول المتشاطئة، مع مراعاة عوامل مثل الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية والاستخدام الحالي من المياه، وإمكانات التنمية المستقبلية. ويشجع هذا المبدأ التفاوض والتعاون وابرام الاتفاقيات لتحقيق التقاسم العادل والإدارة المستدامة للموارد المائية، ويعمل بوصفه مبدأ توجيهياً في حل النزاعات وتعزيز التعايش السلمي⁽²⁹⁾. وتتبنى الأمم المتحدة عبر وكالاتها ومبادراتها المختلفة مبدأ "الانتفاع المنصف" يكون بمثابة مبدأ توجيهي في إدارة المياه العابرة للحدود، ويتجلى ذلك في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية⁽³⁰⁾. وتطبق محكمة العدل الدولية هذا المبدأ في القضايا المتعلقة بالموارد المائية المشتركة مع التشديد على التوزيع العادل القائم على الإنصاف⁽³¹⁾. زد على ذلك، فإن اللجان الدولية المشتركة التي أنشئت بين الدول المتشاطئة، مثل اللجنة الخاصة بالبحيرات العظمى في أمريكا الشمالية غالباً ما تعتمد مبدأ "الانتفاع المنصف" في حين تقوم العديد من الدول المتشاطئة بدمجه في قوانينها الوطنية للمياه وإنشاء مؤسسات مخصصة لإدارة المياه لضمان الانتفاع المنصف⁽³²⁾. وبفضل

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ

الدعم الدولي يوفر مبدأ "الانتفاع المنصف" مساراً واعداً صوب إدارة مستدامة وسليمة للمياه في العراق والمنطقة⁽³³⁾.

النزاع المائي مع تركيا

برز النزاع المائي بين العراق وتركيا بوصفه مصدر قلق خطير في أواخر ستينيات القرن العشرين، عندما أطلقت تركيا مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP)، والذي تضمن خطاً لبناء سلسلة من السدود ومحطات الطاقة الكهرومائية على نهري دجلة والفرات⁽³⁴⁾.

وساهم مشروع جنوب شرق الأناضول، بعد نصف قرن من الزمان، ومع اكتمال بناء 19 من أصل 22 سداً مخططاً لها، في خفض كمية المياه المتدفقة إلى العراق إلى حوالي 40 مليار متر مكعب سنوياً، أي ما يعادل 45 بالمائة من المتوسط السابق طويل الأجل البالغ 90 مليار متر مكعب سنوياً⁽³⁵⁾. وبحلول عام 2035، من المتوقع أن تزداد هذه الخسائر بمقدار 11 مليار متر مكعب إضافي سنوياً. ومن شأن هذا الأمر أن يخلف تأثيراً مدمراً على الزراعة والبيئة، حيث سيزيد من اتساع الفجوة بين المياه المتاحة وبين أكثر من 70 مليار متر مكعب سنوياً سيحتاجها العراق بسبب النمو السكاني المتوقع⁽³⁶⁾.

ان النزاعات المائية بين العراق وجيرانه معقدة ومتعددة الأوجه. وتنشأ هذه النزاعات من الخلافات بشأن تحديد حقوق العراق فيما يتعلق بالنهرين، والتي تفاقمت بسبب عدم وجود بيانات مناخية وهيدرولوجية وبيئية التي يمكن التحقق منها على نحو متبادل، إلى جانب التقديرات الدقيقة للمياه المتاحة بإزاء الكميات المطلوبة. أضف إلى ذلك، فإن غياب الاتفاقيات المتعددة الأطراف الشاملة بين الدول المتشاطئة يفضي إلى فراغ قانوني، الأمر الذي يزيد من التحديات في حل هذه القضايا. واتهمت الحكومة العراقية، في ثمانينيات القرن الفائت، نظيرتها التركية باستغلال هذا الفراغ لإطالة أمد مفاوضات تقاسم المياه من خلال تعقيد عمل اللجنة الفنية المشتركة، وهي هيئة ثلاثية أنشأها العراق وسوريا وتركيا في عام 1983، لتسهيل الاتصالات بشأن قضايا المياه المتعلقة بالأنهار المشتركة. وانهارت اللجنة بحلول عام 1993، من دون احراز أي تقدم في

حل النزاعات المائية العالقة⁽³⁷⁾، كما عملت تركيا على تسييس النزاعات على المياه باستعمال "المشكلة الكوردية" بوصفها ورقة مساومة مع سوريا، ووعدت بالسماح بتدفق حصة أكبر من المياه إلى سوريا بإزاء التزام دمشق بعدم دعم حزب العمال الكوردستاني. وبقيت تركيا تعتمد هذه الاستراتيجية حتى عام 1998، عندما القت القبض على زعيم حزب العمال الكوردستاني عبد الله اوغلان⁽³⁸⁾ ثم جددت منذ اعلان الكورد منطقة حكم ذاتي في شمال شرق سوريا في عام 2012، وخفت حدة موقف تركيا على مر السنين، تحت وطأة الضغط الدولي من مستثمري مشروع جنوب شرق الاناضول، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID والبنك الدولي⁽³⁹⁾. لقد خفت حدة موقف تركيا على مر السنين. ويبدو أنها لاتعتمد على نحو صارم في الوقت الراهن على مبدأ "السيادة المطلقة" وتميل أكثر صوب مبدأ "الانتفاع المنصف"⁽⁴⁰⁾. ويجوز لأي دولة متشاطئة أن تستخدم المياه داخل حدودها بالطريقة التي تراها مناسبة شرط ألا يتسبب ذلك في ضرر كبير لمياه دولة متشاطئة أخرى، باعتبار هذا الأمر مبدأً توجيهياً لاتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية⁽⁴¹⁾ مع ذلك، عند تحديد "الانصاف"، لم تأخذ تركيا في اعتبارها احتياجات البلد وحده، بل في مدى مساهمته في الأنهار المشتركة أيضاً. ومن هذا المنظور، لاترى تركيا أن احتياجات العراق من المياه- والتي تبلغ 72 مليار متر مكعب سنوياً⁽⁴²⁾ - منصفة مقارنة بمساهمة العراق في ذوبان الثلوج ومياه الأمطار - والتي تبلغ نحو 18 مليار متر مكعب سنوياً⁽⁴³⁾ وإزاء ذلك تساهم تركيا بنحو 70 بالمائة من إمكانيات حوض نهري دجلة والفرات من المياه. ولذلك تؤكد تركيا أن مايقرب من 89 بالمائة من إمكانيات مياه الفرات تنبع من أراضيها، في حين نسبة استهلاك العراق المستهدفة تتجاوز 64 بالمائة من إجمالي إمكانيات النهر⁽⁴⁴⁾. وإلى جانب ذلك، تزعم تركيا أن العراق يستهلك كل (92 بالمائة) من مساهمات العراق المائية الإقليمية من نهر دجلة، والتي تقدر بما يربو قليلاً على 40 بالمائة من اجمالي الإمكانيات المائية لنهر دجلة⁽⁴⁵⁾. زد على ذلك، تشكك تركيا في بيانات العراق وسوريا بشأن مساحات الأراضي الصالحة للري، ومن ثم احتياجاتهما من المياه. ففي حين أن بعض التقديرات تشير إلى أن مساحة الأراضي القابلة للري

في العراق تصل إلى 5.7 مليون هكتار⁽⁴⁶⁾، فان تركيا تقدرها بنحو نصف هذه المساحة تقريباً⁽⁴⁷⁾. ومن ثم، فان تركيا تشكك في الأساس الذي تستند إليه ادعاءات العراق فيما يتصل باحتياجاته من الري والطلب الإجمالي على المياه. وترى تركيا، في ظل عدم اخذها بالحسبان الأراضي العراقية التي باتت قاحلة جرّاء نقص المياه، أن العراق يحتاج فقط إلى 40 بالمائة من المياه المتاحة للزراعة، وليس 75 بالمائة التي غالباً ما يذكرها بها العراق⁽⁴⁸⁾. أما فيما يتصل بمبدأ "عدم التسبب بضرر ذي شأن"، فان تركيا ترفض فكرة أن بناء السدود على الأنهار قد تتسبب في أي ضرر، بيئياً واقتصادياً أو غير ذلك. وتزعم، عوضاً عن ذلك، أن بناء السدود على الأنهار يوفر المياه التي كانت تذهب سدّي إلى مجرى النهر بسبب سوء الإدارة وطرق الري القديمة في كل من سوريا والعراق.⁽⁴⁹⁾ علاوة على ذلك، تزعم تركيا أنها اتخذت التدابير اللازمة لعدم التسبب في ضرر بإطلاق أكثر من 500 متر مكعب في الثانية من مياه سد اتاتورك، وفقاً لبروتوكول عام 1987 بين تركيا وسوريا. وتلقى العراق أكثر من نصف هذه المياه بقليل (58 بالمائة) على وفق اتفاق آخر بين العراق وسوريا⁽⁵⁰⁾. وقدمت تركيا مؤخراً الادعاء نفسه عندما أُرجأت ملء سد اليسو في عام 2017 بناءً على طلب العراق⁽⁵¹⁾.

ان الموقف الحالي لتركيا، وفقاً لمبعوثها المائي إلى العراق، فيصل ار أوغلو، هو أنها لاتستطيع الموافقة على إرسال كمية ثابتة من المياه إلى العراق وسوريا في المصب، لأن التغير المناخي يجعل الكمية الاجمالية للمياه المتاحة غير قابلة للتنبؤ. وستكون تركيا، عوضاً عن ذلك، على استعداد لإطلاق نسب معينة من المياه، شرط أن تتقاسم دول المصب بيانات مفصلة بشأن استعمال المياه. وهذه البيانات يبقيها مسؤولو المياه في العراق سرية في الوقت الراهن. وعلى حد تعبير وزير الموارد المائية العراقي السابق مهدي الحمداني "أنها أدوات في مفاوضاتنا"⁽⁵²⁾.

النزاع المائي مع إيران

تتمحور الخلافات المائية مع إيران حول الاستخدام الإيراني لمياه المنبع الذي يقلل من تدفقات روافد نهر دجلة الى العراق.⁽⁵³⁾ وسيرا على الخطى التركية، قامت إيران بتطوير الخطط الخاصة بها لبناء 109 سد على

العديد من الأنهار، بما في ذلك روافد مهمة تغذي نهري دجلة وشط العرب. وتسببت هذه العملية بتحويل مياه الزاب الصغير والتي يعتمد عليها جزء كبير من إقليم كردستان ومدينة كركوك الى بحيرة ارومية. لقد قامت إيران كذلك ببناء 16 سدا على نهر سيروان،⁽⁵⁴⁾ والذي يغذي نهر ديالى في العراق، وتحويل قدر كبير من مياهه نحو الأراضي الزراعية في سربيل زهاب.⁽⁵⁵⁾ بالمجمل، فإن كميات المياه التي يتلقاها العراق من ايران انخفضت عن المعدلات التاريخية البالغة 15 مليار متر مكعب سنويا الى كميات ضئيلة بحلول عام 2018.⁽⁵⁶⁾ هذا التخفيض في تدفقات المياه تسبب بنضوب الخزانات المبنية على هذه الروافد. فسد دربندخان على نهر ديالى والذي كان يتلقى في الماضي 160 متر مكعب في الثانية من المياه - معظمه قادم من نهر سيروان ونهر زمكان النابعين من إيران - صار يستقبل المياه بمعدلات وصلت الى نصف المعدل السابق في عام 2017،⁽⁵⁷⁾ ولينخفض هذا المعدل الى 28 متر مكعب في الثانية في عام 2021. لقد أرغمت هذه التخفيضات المسؤولين العراقيين على القيام بتعديلات جوهرية على الخطط الزراعية في محافظة ديالى، أكثر من أي محافظة أخرى في البلاد. في عام 2022 على سبيل المثال، الغي موسم زراعة الحبوب في هذه المحافظة بشكل كامل، كما تسببت شحة المياه بالاعلاق القسري لمزارع الأسماك ونقص في المياه الصالحة للشرب للمجتمعات المجاورة مثل تلك الساكنة في مدينة حلبجة. هناك مخاوف من احتمال ان يتسبب سد داريان الإيراني والذي يحرف المياه عن نهر سيروان لسقي المزارع في جنوب غرب ايران عن طريق أنبوب بقطع المصدر الرئيس لمياه الشرب لهذه المجتمعات بشكل كامل.⁽⁵⁸⁾

عندما ابدى مسؤولون حكوميون عراقيون اعتراضهم على القرار الإيراني بقطع المياه عن عدة روافد، بما في ذلك نهر الكارون، والذي يغذي شط العرب، بحوالي 90٪،⁽⁵⁹⁾ أنكر الدبلوماسيون الإيرانيون هذا الاتهام بشكل قاطع.⁽⁶⁰⁾ بدلا من ذلك، القت إيران بتناقص تدفق المياه على التغير المناخي، ويجادل الإيرانيون بأنه يتوجب على العراق البحث عن حلول لمشاكل المياه مع تركيا، المصدر الرئيس للمياه القادمة الى العراق.⁽⁶¹⁾ كذلك اتهم مسؤولون عراقيون ايران بتحويل مسار مياه التصريف المالحة

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ

تجاه العراق، الامر الذي تسبب بحدوث اضرار كبيرة على الزراعة وعلى نوعية المياه في منطقة شط العرب.⁽⁶²⁾ لقد تسببت الإجراءات الإيرانية باضرار ثانوية غير التأثيرات المباشرة على مستويات المياه. حيث دفع بناء ايران للسدود حكومة إقليم كردستان لبناء سدود على نفس هذه الروافد داخل أراضيها، تحديدا على نهري الزاب الصغير وسيروان، متسببة بتراجع اضافي لتدفقات المياه الواصلة الى نهر دجلة.

النزاع المائي مع سوريا

ان الخلافات المائية العراقية مع سوريا هي امتداد لخلافات العراق مع تركيا، وذلك لمشاركة سوريا العراق الوضع غير المؤات كدولة مصب. خلال معظم فترة تطوير مشروع جنوب شرق الاناضول، وجد العراق وسوريا نفسيهما في خندق واحد يعارض نشاطات تركيا على نهر الفرات كدولة منبع. لكن هذا الامر لا يعني باي حال من الأحوال بان سوريا والعراق لديهما علاقة تعاونية مطلقة في هذا الشأن. على سبيل المثال، عندما بدأت سوريا ملئ سد الطبقة في عام 1975، كاد العراق ان يذهب الى الحرب مع جاره، ولم يتم تجنب هذا الصراع الا بعد تدخل المملكة العربية السعودية⁽⁶³⁾.

سعيًا منهنهما لتأطير مصلحتهما المشتركة في نهر الفرات بشكل رسمي، دخل العراق وسوريا في سلسلة من الاتفاقيات الثنائية، أبرزها في عام 1989، والتي اتفقا فيها على ان يكون للعراق الحق في 58 بالمئة من من حجم مياه نهر الفرات التي تجتاز الحدود التركية السورية، في حين تخصص الكمية المتبقية والبالغة 42 بالمئة الى سوريا.⁽⁶⁴⁾ لكن سوريا اتهمت تركيا بإطلاق كميات مياه تقل عن 500 متر مكعب في الثانية والتي كانت قد وعدت بإطلاقها نحو سوريا وفقا لبروتوكول تم توقيعه في عام 1987. ثم انخفض تدفق المياه الى حد 250 متر مكعب في الثانية بحلول عام 2014.⁽⁶⁵⁾ لذلك تلقي سوريا باللائمة على الإجراءات التركية كسبب وراء تقلص تدفق المياه الى العراق.⁽⁶⁶⁾

ان افاق هذا الوضع مثيرة للقلق بشكل كبير. فمسارات التغير المناخي وتراجع تدفقات المياه من تركيا والتضخم السكاني وتضرر وتهالك البنى

التحتية بسبب الحرب الأهلية السورية، كلها تشير الى مستقبل تواجه فيه سوريا فجوة تتسع بين الطلب وموارد المياه المتاحة. نتيجة لذلك، فإنه من المؤكد ستعاني حصة العراق من مياه نهر الفرات من انخفاضات إضافية.

وضع دبلوماسية العراق المائية

لقد اسقطت حكومات العراق ما بعد عام 2003 النزاعات المائية من سلم أولوياتها، حيث ترددت الطبقة السياسية الجديدة في مواجهة السياسات المائية للدول المجاورة التي اثرت على العراق بشكل سلبي. فالأحزاب السياسية المؤثرة في حكومة ما بعد 2003 كانت اما معتمدة على دول الجوار للدعم السياسي او خائفة من قوتها القسرية او تفتقر الى الثقة والصلاحية للدفاع عن مصالحها الوطنية. يضاف الى ذلك، ان سمة التوافقية التي طغت على حكومات ما بعد 2003 تسببت بغياب التعاقبية ضمن اجندة حكومية متناسقة. بدلا عن ذلك، كان التنافس على عوائد النفط في سبيل ادامة وتوسيع شبكات المحسوبية يمثل أولوية لهذه الأحزاب⁽⁶⁷⁾. بعد فشلهم في جعل الدبلوماسية المائية أولوية وطنية، لجأ رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء في العراق الى تخويل هذه المهمة الى مسؤولين حكوميين ثانويين على المستوى الوزاري والى اجهزة بيروقراطية تفتقر الى الوسائل الطافية لاقتناع دول جوار العراق بتناول مظالم البلاد بشكل جدي. غالبا ما يشكو مسؤولو وزارة الموارد المائية العراقية بان وزارة الخارجية العراقية تأخذ وقتا طويلا جدا للتواصل مع السلطات التركية والإيرانية وان نظرائهم الاقليميون استغلوا عامل الوقت لتجنب طلبات ودعوات عقد لقاءات مشتركة.

نتيجة لذلك، اتصفت دبلوماسية المياه العراقية خلال الجزء الأكبر من العشرين سنة الماضية بعدم الاتساق والفتور. كما حظيت إدارة الموارد المائية بالقليل من الرعاية من الزعماء السياسيين، وانعكس هذا على الموازنات المالية التي تم تخصيصها لوزارة الموارد المائية. فوزارة الموارد المائية اعتبرت منذ عام 2003 على انها كيان ذو أهمية هامشية وهي احد اقل الوكالات الحكومية تمويلا.⁽⁶⁸⁾

في تعاملها مع تركيا، قبلت بغداد بشكل عام الوعود الشفهية الصادرة عن مسؤولين اترك والتي تقول بان السدود الجديدة التي تقوم انقرة بإنشاءها لن تتسبب بايذاء العراق. وفي الفترة ما بين عام 2003 وعام 2016، هنالك خطوة عملية وحدية تم اتخاذها. ففي عام 2006، أجرى العراق دراسة لتقييم التأثيرات السلبية لسد اليسو، ليرسل بعدها رسالة الى المفوضية الاوربية في عام 2007، قارعا جرس الإنذار وطالبا التدخل لوقف هذا المشروع.⁽⁶⁹⁾ فيما عدا ذلك، وبالإضافة الى التصريحات الإعلامية والتي تصدر بين الحين والآخر، فقد كان الجهد الحكومي محدودا في مجال تأكيد الحقوق المائية للعراق مع دول الجوار.

ولم يبدأ العراق باخذ مسألة بناء سد اليسو بشكل جدي الا بحلول عامي 2016-2017، عندما شارف السد على الانتهاء. خلال السنوات التي أعقبت ذلك، كثف العراق من جهوده الدبلوماسية في هذا المجال مدفوعا بالتأثيرات الحادة للتغير المناخي. في عام 2019، وقع العراق مذكرة تفاهم مع تركيا لعقد قمة مياه ثلاثية في بغداد.⁽⁷⁰⁾ في الفترة التي سبقت عقد هذه القمة، سعى العراق الى خلق جبهة موحدة مع سوريا عندما التقى الوزراء المعنيين في دمشق.⁽⁷¹⁾ وكان العراق يأمل انعقاد هذه القمة قبل نهاية عام 2022، لاجل إعادة المفاوضات التي وصلت الى طريق مسدود في ثمانينات القرن الماضي.⁽⁷²⁾ ولم يتم عقد هذه القمة حتى وقت كتابة هذه الدراسة.

على الرغم من تزايد التعاون بين تركيا والعراق، الا ان الخلافات العميقة بين سوريا وتركيا جعلت من حدوث اختراق في الخلافات الإقليمية اقل احتمالا. بالمقابل، فان المحادثات مع إيران حققت قدرا اقل من النجاح. واختصر حاتم حميد، مدير المركز العراقي لادارة الموارد المالية، مشاكل دبلوماسية المياه في البلاد بالقول «مع تركيا يوجد هنالك حوار، لكنه عرضة للتأخير المتكرر، اما مع إيران، فلا يوجد هنالك أي شيء».⁽⁷³⁾ ان التأخير المتكرر المشار اليه هنا، بغض النظر عن الجهة المتسببة به، يقف على النقيض من فداحة ازمة المياه التي يعيشها العراق في الوقت الحاضر.

لقد كشفت المخاطبات التي جرت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام 2022 بين مجلس النواب العراقي ووزارة الخارجية العراقية بان اللقاء مع المبعوث التركي للمياه والذي طلب العراق في وقت سابق عقده لمناقشة التخفيف من وطأة حدة أزمة شحة المياه التي شهدها العراق في صيف ذلك العام، تم تأجيلها لخمسة اشهر في ذلك الوقت.⁽⁷⁴⁾

ان التقدم الذي حققته الحكومة العراقية في مجال معالجة النزاعات المائية مع تركيا اعاقته بشكل إضافي الارتباك حول الجهة المسؤولة عن المفاوضات مع الدول المجاورة للعراق حول المياه. ففي جلسة برلمانية عقدت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2022، طلبت وزارة الموارد المائية من لجنة العلاقات الخارجية، ومن وزارة الخارجية بشكل غير مباشر، التواصل مع تركيا.⁽⁷⁵⁾ لقد منحت المادة 80 من الدستور العراقي مجلس الوزراء العراقي سلطة رسم وتنفيذ السياسات العامة والتفاوض وعقد الاتفاقيات، في الوقت الذي يصف فيه قانون وزارة الموارد المائية لعام 2008 بشكل لا يدع مجالاً للشك بان جزءاً أساسياً من صلاحيات الوزارة يتمثل في « الحفاظ على حقوق العراق في المياه الدولية المشتركة، وادامة الاتصالات وتبادل المعلومات مع الدول المجاورة والمتشاطئة على احواض الأنهر وبما يضمن الوصول الى اتفاقيات عادلة لتقسيم كمية ونوعية المياه الداخلة الى العراق.»⁽⁷⁶⁾ ان لجوء الوزير الى تقديم التماسه عن طريق مجلس النواب بدلا من الحكومة ورئيس الوزراء يمكن تفسيره الى انه اما جهل بهذا القانون او رغبة باللقاء اللوم على اخرين.⁽⁷⁷⁾

وقدر تعلق الامر بايران والحقوق المائية، فان المشكلة في هذه الحالة لا ترتبط بوجود التباس معين، انما تفادي متعمد. وقد كرر مسؤولون في وزارة الخارجية العراقية، بشرط عدم الإفصاح عن هويتهم، ما ذكره زملائهم في وزارة الموارد المائية حول شعورهم بالإحباط قائلين بان السلطات العليا وجهتهم «بعدم الحديث مع ايران حول هذا الموضوع.»⁽⁷⁸⁾

ان غياب الإرادة السياسية لمواجهة ايران صارت جلية في عام 2020 عندما هددت وزارة الموارد المائية برفع دعوى قضائية ضد ايران في محكمة العدل الدولية بسبب قيامها بتحويل مسارات روافد الانهار في

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ

انتهاك لبنود اتفاقية الجزائر⁽⁷⁹⁾ ولكن لم يدعم أي سياسي او مسؤول حكومي كبير هذا التهديد بمقاضاة ايران.

من جانبهم، رد المسؤولون الإيرانيون، كما فعل نظرائهم الاثراك، على الشكاوى العراقية بالقول ان المشكلة الحقيقية تكمن في الأساليب الزراعية وأنظمة الري العراقية المتقادمة.⁽⁸⁰⁾ كذلك قامت ايران برفض الدعوات العراقية لحل الخلافات المائية عن طريق العودة الى اتفاقية الجزائر مدعية بان الاتفاقية تناولت موضوع إدارة الفيضانات وليس تقاسم المياه.⁽⁸¹⁾

ربما كان تهديد وزارة الموارد المائية مجرد محاولة لتهدئة الشعب العراقي الذي زاد سخطه على نفوذ دول جوار العراق على السياسة والحوكمة في العراق. ان قيمة وجدية هذا التهديد كانت محل شك بسبب ان تهديد المسؤولين الحكوميين كان اخذ إيران الى محكمة العدل الدولية ليس بسبب انتهاكها لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية وانما لانتهاكها اتفاقية الجزائر التي انسحب منها العراق بشكل منفرد عام 1979.⁽⁸²⁾

آفاق المستقبل

لقد بقي النهج الذي اتبعه العراق لحل النزاعات المائية منذ عام 2003 غير فعال. ومن اجل تلبية احتياجات البلاد الانية والمستقبلية من المياه والتكيف مع التغير المناخي والنمو السكاني، فانه يتوجب على تبني نهج أكثر تفاعلاً وأكثر عملية. فالزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الى انقرة والتي تحدث خلالها مع الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بشكل مباشر حول احتياجات العراق من المياه كانت خطوة في الاتجاه الصحيح. ان اعلان اردوغان عن عزم انقرة على زيادة حجم الاطلاقات المائية نحو العراق عن طريق نهري دجلة والفرات لمدة شهر واحد من اجل تلبية احتياجات العراق المباشرة وان لم يكن حلاً على المدى البعيد الا انه يؤشر أهمية الدبلوماسية الفاعلة في هذا المجال.⁽⁸³⁾

على الرغم من ضعفها المزمّن والانقسامات التي تعانيها، الا ان حكومة رئيس الوزراء محمد السوداني تتمتع بعلاقات دبلوماسية وبمقبولية

إقليمية أفضل من الحكومات العراقية السابقة في مرحلة ما بعد عام 2003. كما ان الرغبة المتزايدة في بغداد لموازنة وتوسيع علاقاتها مع انقرة، والتي اقترنت مع الموقف المرحب من قبل الجوار العربي والدعم الغربي للسيادة العراقية والانخراط الإقليمي عملت على تعزيز مكانة العراق كجسر إقليمي للتعاون.⁽⁸⁴⁾ هذه العودة الدبلوماسية تختلف تماما عن العزلة التي عاشتها بغداد في الماضي. خاصة في فترة حكم رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

ان احد اصعب الأسئلة التي يصارع العراق لحلها هي تحديد المدى الذي يتسبب فيه التغير المناخي بشحة المياه مقارنة بما تسببه أفعال دول المنبع. وهو امر مهم للتمييز بين التكيف المناخي الضروري والاستغلال غير المنصف للموارد المائية. وبكل تأكيد فان العراق يحتاج الى التصدي للسياسة التركية التي تقلل من تقديرات احتياجات العراق المائية استنادا على اندثار الأراضي الصالحة للزراعة، في الوقت الذي تتغاضى فيه هذه السياسة عن الإقرار بكون تقليص التدفقات المائية القادمة من تركيا منذ سبعينات القرن الماضي هي السبب الرئيس وراء تراجع مساحات الأراضي الصالحة للزراعة.

لاجل التصدي لهذه التحديات بشكل مشترك، سيكون من المفيد تأسيس مراكز بحث مشتركة مع تركيا (ولاحقا مع ايران). هذه المراكز قد تسهم في انتاج بيانات دقيقة ويمكن التحقق من صحتها حول استخدامات المياه والموارد المتاحة. مثل هكذا صيغ تعاونية ستمكن العراق من التفاوض انطلاقا من نقطة فهم مشتركة وتوفر التقييمات البيئية الضرورية لتأشير الوقت الذي تقوم فيه تركيا و ايران بانتهاك مبدأ « عدم التسبب بضرر جسيم» عند استخدام مياه الأنهار الدولية.

ان انتهاج دبلوماسية اكثر فاعلية سيكون من شأنه احياء بعض الجهود التي بذلتها إدارات عراقية سابقة والتي لم يكتب لها الاستمرار. خلال العقدين الماضيين، لم يعقد مسؤولو وزارة الموارد المائية العراقية ونظرائهم الا تراك الاعداد قليل من اللقاءات. وركزت هذه اللقاءات بشكل رئيس على احتياجات العراق المائية في ضوء موجات الجفاف الأخيرة،⁽⁸⁵⁾ وبناء على طلبات ترنو الى عقد مفاوضات جديدة حول حصص العراق

المائية من نهر دجلة قبل ملئ سد اليسو التركي الى مستوى سعته القصوى.⁽⁸⁶⁾ لم تنتج هذه الاجتماعات أي اتفاقيات حول تعظيم الحصص المائية، لكنها بالرغم من ذلك وضعت قضية المياه في قلب العلاقات التركية العراقية. وتجلّى هذا الامر بوضوح عندما قام رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي بجعل المياه فقرة أساسية ضمن جدول اعماله عند قيامه بزيارة انقرة في شهر ديسمبر عام 2020.⁽⁸⁷⁾

احد مخرجات هذه اللقاءات كانت مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين وزارة الموارد المائية العراقية والممثل الخاص للرئاسة التركية في العراق، ويسل ار اوغلو، لغرض تأسيس مركز بحثي لدراسة الموارد المائية في العراق.⁽⁸⁸⁾ يمكن ان يكون تشكيل هذا المركز خطوة مهمة لطالما يسمح هذا المركز للباحثين العراقيين بدراسة الموارد المائية التركية وتوظيف هذا المورد أيضا. على حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني الجديدة البناء على المسيرة التي بدأت في عهد اسلافه والانخراط بشكل شخصي مع كبار المسؤولين الاتراك للدفع نحو تطبيق بنود مذكرة التفاهم. كما يتوجب على العراق الاستفادة من أي دعم تقدمه الولايات المتحدة وغيرها من الفواعل المهمة في المجتمع الدولي الراغبة بتقديم المساعدة، مثل هيئة المسح الجيولوجي الامريكية، في مجال التدريب على تحليل صور الأقمار الصناعية،⁽⁸⁹⁾ والتي بإمكانها ان تسمح للعراق بالتفاوض من موقع اقوى وافضل اطلاقا.

ولتجنب الغرق في مستنقع الارتباك والقاء اللوم على الاخرين والذي طغى في الماضي على اتصالات العراق مع دول الجوار، فانه يتوجب على رئيس الوزراء العراقي تمكين وزارة الموارد المائية وبشكل لا يقبل التأويل من اخذ زمام المبادرة لتمثيل العراق بشكل مباشر امام جيرانه. كما ينبغي على الحكومة العراقية ان تدرس منح وزير الموارد المائية منصب وكيل رئيس الوزراء، وهو منصب مماثل يحظى به زملاءه المسؤولين عن حقائق وزارة النفط والتخطيط والخارجية، نظرا لحاجة العراق الماسة للتفاوض بشكل فعال مع الدول المتشاطئة.

ان الدول الأربعة المتشاطئة والمتجاورة مدركة بان القانون الدولي لوحده كأداة لضمان حقوقها ليس كافيا. وهذا الامر يفسر الى حد معين

سبب عدم قيام العراق السعي للقيام باتخاذ أي اجراء قانوني حيال جيرانه. ومهما يكن من الامر فان العراق يمتلك الأدوات الممكنة والضرورية للانخراط في دبلوماسية ثنائية بناءة للدفاع عن حقوقه المائية. من اجل القيام بذلك الامر، يتوجب على القادة العراقيين اظهار الإرادة السياسية اللازمة لتأكيد مطالب العراق بشكل ثابت ولاستثمار دوره كشريك مهم مع جيرانه في الأمور المتعلقة بالأمن والتجارة والطاقة. سيوجد هذا الامر نوعا من النية الحسنة ووسيلة تفاوضية، كما سيتم تناول ذلك في ادناه. لتعزيز موقفه، يمتلك العراق يمتلك العديد من نقاط القوة في متناوله يده التي يستطيع استخدامها لحث ايران وتركيا ليصبحوا اكثر استجابة لاحتياجاته المائية. لكن استخدام أي من هذا الوسائل لتعزيز موقف العراق التفاوضي يعتمد أولا واخرا على امتلاك الإرادة السياسية للتمسك بالمصلحة الوطنية والتعامل بحزم مع الجيران الأقوياء الذين يمتلكون نفوذا كبيرا داخل العراق.

التجارة

كان العراق في عام 2022 ثالث اكبر سوق للصادرات التركية والتي بلغت اكثر من 1.1 مليار دولار شهريا.⁽⁹⁰⁾ اما تجارة العراق مع ايران فقد بلغت 12 مليار دولار سنويا، وترغب ايران بزيادة هذا الرقم الى 20 مليار دولار.⁽⁹¹⁾ والعراق بشكل رئيس هو الطرف المستورد في هذه العلاقات التجارية، وهو ما يعني ان بإمكانه استخدام التجارة كأداة تفاوضية مع كلا البلدين، نظرا للدرجة التي يعتمدان فيها على الأسواق العراقية. احد مسارات العمل الممكنة هو رفع الرسوم الكمركية على البضائع الإيرانية والتركية مالم يأتوا الى طاولة المفاوضات لمناقشة المطالب العراقية الخاصة بحصة عادلة من المياه. ولاضفاء نوع من المصادقية على هذا التهديد، بإمكان العراق فتح باب المفاوضات مع دول الجوار الأخرى مثل الكويت والأردن والسعودية للمساعدة في تعويض الاستيرادات التركية والإيرانية. محفز اخر للمفاوضات مع انقرة تحديدا هو تزويد تركيا بالنفط الخام المدعوم او السماح بالوصول الى الخليج العربي من دون عوائق عن طريق موانئ العراق الجنوبية. في مقابل الوقود الرخيص والوصول الى

الطرق التجارية الجديدة والرخيصة، بإمكان العراق ان يحصل على كميات أكبر من المياه من تركيا وبشكل أكثر انتظاماً.⁽⁹²⁾ وبأي حال من الأحوال، وكما سيتم إيضاح ذلك لاحقاً، فإن استخدام بغداد للتجارة في المفاوضات بشكل فعال سيتطلب تحسين امن الحدود للسيطرة على تدفق السلع وجباية الرسوم الكمركية في المناطق الواقعة تحت سيطرة فعلية لحكومة إقليم كردستان او في المناطق التي تمتلك فيها الفصائل المسلحة المدعومة من ايران نفوذاً واسعاً.

امن الحدود

لقد عملت كل من تركيا وإيران على الضغط على السلطة المركزية والسلطات في إقليم كردستان لتأمين حدودهما ومنع التهديدات النابعة من الجماعات الكردية الانفصالية مثل حزب العمال الكردستاني وحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني.⁽⁹³⁾ كما استخدم كلا البلدين القوة العسكرية في عمليات داخل الأراضي العراقية في العديد من المناسبات خلال العامين الماضيين وقاما بالضغط على العراق ليمنع توفير ملاذات امنة لهذه الجماعات.⁽⁹⁴⁾ ان اهمية امن الحدود بالنسبة لإيران جرى التأكيد عليها في شهر اذار 2023 عندما قام علي شمخاني، الأمين السابق للمجلس الأعلى للامن القومي الإيراني بزيارة بغداد لتوقيع اتفاقية للتعاون في مجال امن الحدود تهدف الى كبح نشاط الجماعات الانفصالية. بإمكان العراق استخدام هذا الامر للحصول على تنازلات في مجال المياه. بإمكان بغداد ان ترهن الاستمرار بالتعاون الأمني ونشر المزيد من حرس الحدود العراقي - وهو ما سيساعد كل من تركيا وإيران على التعامل مع التهديدات العابرة للحدود - باطلاق كميات أكبر من المياه الى العراق. لكن هذا يتطلب جهود حذرة ومتعاقبة. أولاً، يمكن لبغداد ان تستخدم هذا الوضع للفوز بدعم جيرانها(القادرين على استخدام نفوذهم على حكومة إقليم كردستان والفصائل المدعومة من ايران) لتحسين ظروف المعابر الحدودية ودعم الامن وإخضاع النقاط الحدودية الى سيطرة مركزية فعالة لجباية الكمارك. وقد يكون التعاون مع المسؤولين في حكومة إقليم كردستان اسهل في الوقت الحاضر أكثر من أي وقت مضى لسببين

رئيسيين. الأول هو تنامي متزايد في الدعوات للشفافية في إدارة عوائد الكمارك من داخل الإقليم وهو امر يعكس النزاعات السياسية المستمرة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.⁽⁹⁵⁾ ثانيا، ان المسؤولين في حكومة إقليم كردستان الذي يعاني من ضائقة مالية يتطلعون الى الحصول على حصة الإقليم من الموازنة التي تم إقرارها مؤخرا. فالموازنة تمنح الحكومة الفدرالية دورا اكبر في إدارة صادرات نפט الإقليم والاشراف على عوائدها.⁽⁹⁶⁾ كما انها تطلب من حكومة إقليم كردستان ان تسلم العوائد غير النفطية الى الخزينة المركزية: وهو ما يمثل فرصة لتعزيز الاشراف المركزي على المعابر الحدودية، والتي تتاتي منها معظم العائدات غير النفطية والتي تأخذ شكل الرسوم الكمركية. ان مساعدة ايران في تأسيس سيطرة حكومية رسمية على الحدود سيكون امرا صعبا مقارنة بالدور التركي، نظرا لتاريخ ايران الطويل في دعم الفصائل المتحالفة معها على امتداد طرق التجارة والتهريب الطويلة المنتشرة في العراق وسوريا ولبنان.

الشراكات في مجال الطاقة

تستورد تركيا تقريبا 40٪ من احتياجاتها من النفط والغاز من العراق.⁽⁹⁷⁾ ان هذه التجارة والتطورات الأخيرة التي تتضمن العراق وتركيا وحكومة إقليم كردستان يمنح العراق أدوات إضافية تمكنه من التأثير على سياسات جارتها التي الفقيرة من ناحية موارد الطاقة.

لقد توترت العلاقات بين العراق وتركيا بسبب قرار انقرة بالسماح لحكومة إقليم كردستان بتصدير النفط بشكل مستقل عن طريق أنبوب النفط العراقي التركي، على الرغم من اعتراضات بغداد. وكسب العراق قضية تحكيم دولية ادعى فيها بان تركيا انتهكت المعاهدة الثنائية بين البلدين عندما سمحت باستخدام أنبوب النفط لتصدير نפט حكومة إقليم كردستان من دون موافقة بغداد. على الرغم من منح العراق تعويضات عن الاضرار بلغت 1.5 مليار دولار - جزء بسيط من عشرات المليارات من الدولارات التي كانت تطمح القضية تلقيا كتعويض - الا ان هذا الامر يمكن ان يمنح العراق ميزة عند التفاوض حول حقوقه المائية مع تركيا. ردت

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ

انقرة على حكم هيئة التحكيم الدولية بقطع النفط المتدفق عبر الانبوع سعيًا منها للتفاوض حول قيمة تعويضات الأضرار، وهو ما تسبب بخسائر اقتصادية لجميع الأطراف. هنالك الملايين من الدولارات شهريًا من رسوم نقل النفط على المحك بالنسبة لتركيا - الرقم الذي يمكن ان يرتفع إذا ما زاد العراق من صادراته الى اكثر من 450 الف برميل يوميًا وهو المعدل الذي كان يصدر عن طريق أنبوع النفط العراقي التركي قبل إيقافه. علاوة على ذلك، ان استئناف صادرات النفط هو امر حيوي بالنسبة لاستقرار حكومة إقليم كردستان التي ترى فيها تركيا شريكًا مهمًا بالضد من حزب العمال الكردستاني وللحفاظ على توازن جيوسياسي يصب بمصلحة انقرة حيال بغداد وطهران. ان عادة ترتيب العلاقات في مجال الطاقة سيكون من شأنه إعادة احياء إمكانية تصدير الغاز رخيص الثمن واليسير الوصول من كردستان العراق الى تركيا بموافقة بغداد.⁽⁹⁸⁾ علاوة على ذلك، يمكن للعراق ان يوسع من المساحة الدبلوماسية لتتضمن النزاعات المائية في طور التشكل بين تركيا وايران حول نهر اراس وبحيرة اروميا، والوقوف بالضد من ممارسات اكتناز المياه غير القابلة للاستمرار من قبل الدول المتشاطئة.⁽⁹⁹⁾ يمكن لهذا الامر ان يخلق زخمًا إقليميًا ويجذب اهتمام إقليمي ودولي الى ضرورة حل النزاعات المائية القائمة قبل تفاقمها.

ارصدة المياه

يعتقد البعض من خبراء المياه بإمكانية ان تلعب المحفزات الاقتصادية دورًا في تطوير اتفاقية لمشاركة المياه مع تركيا. حيث اقترح عزام علوش، احد كبار خبراء المياه العراقيين ومؤسس منظمة طبيعة العراق في حوارات له مع المؤلفين بأنه سيكون من المناسب للعراق انضاج اتفاق مع تركيا تحجب بموجبه قسم من المياه التي ترى انها ضمن الحصة العادلة للعراق في نهري دجلة والفرات على انها رصيد متراكم يمكن ان يحصل عليه العراق في وقت لاحق. فخرن المياه في خزانات يعود بالفائدة لانخفاض معدلات التبخر في تركيا مقارنة بمعدلاتها في بحيرة الترتار العراقية التي تتعرض للشمس الحارقة والتي تقدر مستويات تبخر المياه فيها من 7 الى 8 مليار قدم مكعب من المياه سنويًا. هذه الأرصدة من الممكن مقياضتها

بشراكات في تطوير مشاريع في العراق يُؤجر العراق بموجبها مساحات من تركيا في الوقت الذي تساعد فيه الأخيرة العراق على تحسين البنية التحتية لإدارة المياه وتحديث أساليبه الزراعية بما يعود بالفائدة على البلدين.

الخاتمة

يشكل أمن المياه تهديدا وجوديا لقدرة العراق على ادامة حياة سليمة لسكانه البالغ عددهم 42 مليون نسمة. إضافة الى تحديث البنية التحتية المسؤولة عن إدارة المياه في البلاد والتكيف مع التغير المناخي، سيكون من الحكمة دعم جميع القادة في العراق لمطالب بلادهم بزيادة الحصص المائية التي تتلقاها. ان من الواجب ان لا تعتمد الجهود العراقية لتأمين الحصول على المياه من دول الجوار بشكل تام على القنوات الفنية والقانونية وذلك لان القانون الدولي يفتقر الى اليات انفاذ واضحة، بل ان هنالك حاجة ماسة الى تبني دبلوماسية اكثر فاعلية واكثر حزما في هذا المجال. ومما لاشك فيه فان الدبلوماسية العراقية تواجه ضعفا في هذا المجال وذلك بسبب انقسام الطبقة السياسية في البلاد منذ عام 2003، ولتزايد اعتماد زعماء هذه الطبقة على الدعم الأجنبي للبقاء في السلطة ولموازنة خصومهم في الداخل. وعلى الرغم من ذلك الا ان هنالك فرص لايجاد أرضية مشتركة وتعاون إقليمي لتخفيف تأثير التغير المناخي وتقاسم أعباء ضمان الحصول على الاحتياجات المائية بطرق تضمن العدالة. ولتعزيز الموقف العراقي في المفاوضات فان القادة العراقيون يمتلكون في جعبتهم العديد من نقاط القوة لدعم مطالب بلادهم المائية. وتتركز هذه النقاط حول التجارة وامن الحدود والطاقة، بالإضافة الى اللجوء الى سبل جديدة واكثر ابداعا مثل ارضدة المياه. لكن قبل كل شيء يتوجب ان يكون هناك إرادة سياسية لوضع المياه على قمة جداول اعمال اعلى المستويات الحكومية. في الوقت نفسه، ينبغي تمكين كبار المسؤولين في وزارة الموارد المائية بشكل لايقبل الشك لتمثيل العراق في المحادثات مع دول الجوار لترجمة مستوى عالي من الرؤى السياسية الى خطوات عملية لحل النزاعات المائية ولتلبية الاحتياجات المائية

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ

الأساسية. كذلك يتوجب ان تضع الإرادة السياسية المصلحة الوطنية فوق أي اعتبارات حزبية او مصالح او تشابكات فردية. على الحكومة العراقية التعامل مع المياه على انها سلعة حيوية مهددة بالفناء, بمعنى ان نقصها يمثل تهديد جوهري للأمن الوطني العراقي. وكما حدث خلال فترة الحرب مع داعش, بإمكان المجتمع الدولي تقديم الدعم المادي والمعنوي للعراق ولكن العراقيون فقط هم القادرون على القيام بما يلزم لضمان بقاء شعبهم في بلاد ما بين النهرين

المصادر:

1 - تحول العداء حيال الدول العربية السنّية في الخليج تدريجياً إلى علاقات أكثر ودية في خضم التقارب المتزايد بين إيران والمملكة العربية السعودية، حيث كان العراق وسيطاً مهماً في هذا التقارب.

2 - Iraq Country Fact Sheet, Food and Agriculture Organization of the United Nations, accessed May 12, 2023,

https://storage.googleapis.com/fao-aquastat.appspot.com/countries/regions/factsheets/summary_statistics/en/IRO-CF.pdf

3 - Climate at a Glance: National Rankings, NOAA National Centers for Environmental Information, Accessed May 8, 2023, <https://www.ncei.noaa.gov/access/monitoring/climate-at-a-glance/national/rankings>.

4 - Nadhir Al-Ansari, "Water resources of Iraq,"journal of Earth Science and Geotechnical Engineering, 11, no. 2 (2021): 15-34.

5 - Nadhir Al-Ansari, Salwan Ali Abed, and Salam Hussein Ewaid, "Agriculture in Iraq,"journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering, 11, no.2, (2021): 223-241.

6 - For a concise overview of the climate perils facing Iraq today, read EPIC's report "The Existential Threat of Climate Change and Water Scarcity in Iraq," available at https://enablingpeace.org/wp-content/uploads/2022/07/Climate-Briefing-Aug_2022_FINAL.pdf

7 – "Water crisis and drought threaten more than 12 million in Syria and Iraq," Reliefweb, August 23, 2021, accessed May 5, 2023, [hips://reliefweb.int/reporyt/srian-arab-republic/water-crisis-and-drought-threaten-more-12-million-syria-and-iraq](https://reliefweb.int/reporyt/srian-arab-republic/water-crisis-and-drought-threaten-more-12-million-syria-and-iraq).

8 – Climate Risk Profile: Iraq, USAID, March 3, 2017, accessed April 19, 2023, [hips //www.climatelinks.org/resources/climate-risk-profile-iraq](https://www.climatelinks.org/resources/climate-risk-profile-iraq).

9 – The dunam (or donum) is an old land measurement unit used in several countries that were once part of the Ottoman empire. The exact value of a dunam varies from one country to another. In Iraq, it is equal to 2,500 square meters.

10 – "Deputy Agriculture Minister: Agriculture consumes 70% of available water," Rudaw, November 16, 2022, accessed May 5, 2023, [hips //www.rudawarabia.net/arabic/business/161120223](https://www.rudawarabia.net/arabic/business/161120223).

11 – Sanar Hasan, "Climate change leaves Iraq's' breadbasket' with less water, wheat, and farmers," The New Humanitarian, September 6, 2022, Accessed May 5, 2023, <https://www.thenewhumanitarian.org/news/2022/09/06/Iraq-wheat-farmers-climate-change-conflict>.

12 – Water resources report of 2020, Central Statistical Organization of Iraq, accessed May 4, 2023.

13 – Louisa Loveluck and Mustafa Salim, "From Cradle to Grave," The Washington Post, October 21, 2021, accessed May 8, 2023, [https //www.washingtonpost.com/world/interactive/2021/iraq-climate-change-tigris-euphrates/](https://www.washingtonpost.com/world/interactive/2021/iraq-climate-change-tigris-euphrates/).

14 – 1Iraq Country Climate and Development Report, The World Bank, 2022, accessed June 3, 2023.

15 – Georgia Cooke, Renad Mansour, and Glada Lahn, "Same old politics will not solve Iraq's water crisis," Chatham House, April 16, 2020,

accessed, March 17, 2023, <https://www.chathamhouse.org/2020/04/same-old-politics-will-not-solve-iraq-water-crisis>.

16 – Moutaz Al-Dabbas, Tariq Abed Hussain, Qusai Al-Kubaisi, and Hadeel Al-Dabbas, "Impact of climate change on the hydrochemistry of Debaga unconfined aquifer, Kurdistan region, Iraq," IOP Conference Series: Earth and Environmental Science, 779 (2021).

17 – Iraq Country Report, Think Hazard, accessed September 18, 2022, <https://thinkhazard.org/en/report/118-Iraq>.

18 – For recent data on climate induced migration, see https://iraqdtm.iom.int/files/Climate/202210104314150_iom_DTM_ET_ClimateDisplacement_Center_South_Sep_2022.pdf

19 – Ali Çarkoglu, and Mine Sadiye Eder, "Domestic concerns and the water conflict over the Euphrates-Tigris River basin," Middle Eastern Studies, 37, no. 1 (2001): 41-71.

20 – Marwa Daoudy, "Hydro-hegemony and international water law: Laying claims to water rights," Water Policy, 10, no. 2 (2008): 89-102.

21 – Convention on the Law of the Non-Navigational Uses of International Watercourses, The United Nations, 2014, accessed September 18, 2022, https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/8_3_1997.pdf

22 – Ali Akanda, Sarah Freeman, and Maria Placht, "The Tigris-Euphrates River Basin: Mediating a Path towards Regional Water Stability," The Fletcher School journal for Issues Related to Southwest Asia and Islamic Civilization, Spring, 2007.

23 – Iraq had signed the treaty in 2013 but formal accession had to wait until March 2023. See

<https://unece.org/environment/press/iraqs-accession-un-water-convention-opens-new-opportunities-strengthen>

24 – "UN watercourses convention," UNECE, 2002, accessed March 31, 2023, <https://unece.org/environment-policy/water/un-watercourses-convention>.

25 – Mark Dohrmann, and Robert Hatem, "The impact of hydro-politics on the relations of Turkey, Iraq and Syria, The Middle East Journal, 68, no. 4 (Autumn 2014): 567–583.

26 – Eran Feitelson and Amit Tubi, "A main driver or an intermediate variable? Climate change, water and security in the middle east," Global Environmental Change, 44 (1): 39–48.

27 – Dohrmann and Hatem, "Hydro-politics," 567–583.

28 – Itzhak E. Kornfeld, "Trouble in Mesopotamia: Can America deter a water war between Iraq, Syria, and Turkey?," Environmental Law Reporter, 34, no. 10362 (2004).

29 – Alistair Rieu-Clarke Ruby Moynihan, and Bjørn-Oliver Magsig, "UN Watercourses Convention — User's Guide," Centre for Water Law, Policy and Science, (2012): 110–112.

30 – "Watercourses Convention — User's Guide, Part II General Principles," Centre for Water Law, Policy and Science, 2012, accessed August 15, 2022, <https://www.unwatercoursesconvention.org/the-convention/part-ii-general-principles/>

31 – Owen McIntyre, "Water, Law and Equity," in David Devlaeminck, Zafar Adeel, and Robert Sandford (eds.), The Human Face of Water Security (Water Security in a New World), st ed. (2017), 45–70.

32 – Eyal Benvenisti, "Collective Action in the Utilization of Shared Freshwater: The Challenges of International Water Resources Law." The American Journal of International Law, 90, no. 3 (1996): 384–415.

33 – The principle of "Equitable and Reasonable Utilization" in riparian rights adds a requirement of reasonableness to the commonly known "Equitable Utilization" principle, aiming to ensure that water resources are

allocated fairly and reasonably. This principle takes into consideration various factors, including social, economic, and environmental considerations, in order to determine a just and rational distribution of water.

34 – Sameh Al-Muqdadi, Mohammed Omer, Rudy Abo, and Alice Naghshinah, "Dispute over water resource Management— Iraq and Turkey," *Journal of Environmental Protection*, 7 (2016): 1096–1103.

35 – Al-Ansari "Water resources of Iraq," 15–34

36 – Erika Solomon, "Why water is a growing faultline between Turkey and Iraq," *Financial Times*, July 4, 2018, accessed July 29, 2022, <https://www.ft.com/content/82ca2e3c-6369-11e8-90c2-9563a0613e56>

37 – Akanda, Freeman, and Placht, "The Tigris–Euphrates River Basin: Mediating a Path towards Regional Water Stability."

38 – Çarkoglu, and Eder, "Domestic concerns and the water conflict over the Euphrates–Tigris River basin," 41–71.

39 – Aysegül Kibaroglu, and Ramazan Caner Sayan, "Water and 'imperfect peace' in the Euphrates—Tigris River basin,"

International Affairs (London), 97, no. 1 (2021): 139–155.

40 – Turkish Ministry of Foreign Affairs, "Water issues between Turkey, Syria and Iraq. Department of Regional and Transboundary Waters," 2021.

41 – Dohrmann and Hatem, "Hydro–politics," 567–583.

42 – Giorio Cafiero and Anastasia Chisholm, "What's going on in Iraqi–Turkish relations?" 2021.

43 – I. E. Issa, N. A. Al-Ansari, G. Sherwany, and S. Knutsson, "Trends and future challenges of water resources in the Tigris— Euphrates rivers Basin in Iraq," *Hydrology and Earth System Sciences Discussions*, 10, (December 2013): 14617–14644.

44 – Turkish Ministry of Foreign Affairs, “Water issues between Turkey, Syria and Iraq. Department of Regional and Transboundary Waters, 2012.

45 – Dogan Altinbilek, “Development and management of the Euphrates–Tigris basin,” /International Journal of Water Resources Development, 20, no. 1 (2004): 15–33.

46 – Latif Rashid, “Development of water resources in Iraq,” 2016, <https://latifrashid iq/development-of-water-resources-in- Iraq/>

47 – Turkish Ministry of Foreign Affairs, “Water issues between Turkey, Syria and Iraq,” Department of Regional and Transboundary Waters, 2012.

48 – Al-Muqdadi, Omer, Abo, and Alice Naghshinah, “Dispute over water resource Management—Iraq and Turkey,” 1096– 1103.

49 – Altinbilek, “Development and management of the Euphrates–Tigris basin,” 15–33.

50 – Turkish Ministry of Foreign Affairs, “Water issues between Turkey, Syria and Iraq,” Department of Regional and Transboundary Waters, 2012.

51 – Tulay Karadeniz and Ahmed Aboulenein, “Turkey halts filling Tigris dam after Iraq complains of water shortages,” Reuters,

June 7, 2018, accessed September 6, 2022, <https://www.reuters.com/article/us-Iraq Turke -idUSKCNlj320X>.

52 – Samya Kullab, “Politics, climate conspire as Tigris and Euphrates dwindle,” Associated Press, November 18, 2022, accessed January 12, 2023, <https://apnews com/article/iran-middle-east-business-world-news-syria-3b8569a 74d798b9923e2a8b8l 2falfca>.

53 – “Iraq accuses Iran of cutting off two main tributaries to vital rivers,” Middle–East Monitor, August 9, 2021, accessed August 4, 2022, <https://>

www.middleeastmonitor.com/20210809-Iraq-accuses-Iran-of-cutting-off-two-main-tributaries-to-vital-rivers/.

54- Kakalaw Abdull and Dler Abdulla, "Iraqi Kurdistan faces water 'catastrophe' as Iran cuts off rivers," Middle East Eye, September 3, 2020, accessed September 19, 2022, <https://www.middleeastmonitor.com/news/iraq-kurdistan-water-catastrophe-iran-rivers>

55- Neriah, Jacques, "Iran and Turkey divert Iraq's river waters, leaving Iraq on the brink of catastrophe," Institute for Contemporary Affairs, 2018, (Vol. 18, No. 25), <https://www.icasa.org/article/iran-and-turkey-divert-iraq-river-waters-leaving-iraq-on-the-brink-of-catastrophe/>.

56- Azzam Alwash, "From Threat to Opportunity: Harnessing Climate Change to Build a Prosperous Future for Iraq and the Region," IAI Papers 23 June 2023).

57- Dana Muhammed Faraj, Kawa Z. Abdulrahman, and Nadhir A. Al-Ansari, "The Impact of the Tropical Water Project on the operation of Darbandikhan Dam," Journal of King Saud University — Engineering Sciences, June 2022, accessed, August 24, 2022, <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1018363922000629>.

58- "Iraq and Turkey continue to discuss water quotas," Save The Tigris, December 31, 2020, accessed September 4, 2022, <https://www.savethetigris.org/iraq-and-turkey-continue-to-discuss-water-quotas/>.

59- "Iraq accuses Iran of cutting off two main tributaries to vital rivers," Sawt Beirut, August 9, 2021, accessed August 11, 2022, <https://english.sawtbeirut.com/world/iraq-accuses-iran-of-cutting-off-two-main-tributaries-to-vital-rivers>.

60- Interview with Iraj Masjidi, Iran's ambassador to Baghdad, Dj'lah TV, April 29, 2022, accessed September 3, 2022, <https://www.youtube.com/watch?v=w74BLlgq81k>

61- "Turkey's dam-building dries up palm trees in the south/ does Iran eat Iraq's water right?" ILNA, August 29, 2022.

62- "Experts warn of toxic Iranian drainage water headed for Basra," Azzaman, January 7, 2018, accessed September 18, 2022, <https://tinyurl.com/8tscpz6m>.

63 - Kibaroglu and Sayan, "Water and 'imperfect peace' in the Euphrates—Tigris River basin," 139–155.

64- Daoudy, "Hydro-hegemony and international water law: Laying claims to water rights," 89—102.

65- K. A. Mourad and O. Alshihabi, "Assessment of future Syrian water resources supply and demand by the WEAP model," Hydrological Sciences Journal, 61, no. 2 (2016): 393–401.

66- Tobias Von Lossow, "Weaponizing Water in the Middle East," in Marcus Dubois King (ed.) Water and Conflict in the Middle East (2020).

67 - The discontinuity extends all the way to officials competing for benefits such as official visits to foreign countries, which means that foreign officials often find themselves dealing with new counterparts every time they meet an Iraqi delegation.

68- In the 2021 budget, for instance, the ministry was allocated only IQD 547 billion (approximately \$455 million).

69- Ismail Daoud, "The Iraqi Negotiator," Arabic Institute for Research and Publication, 2017.

70- "Iraq and Turkey continue to discuss water quotas," Save The Tigris, December 31, 2020, accessed September 4, 2022, <https://www.savethetigris.org/iraq-and-turkey-continue-to-discuss-water-quotas/>.

71 - "Iraq, Syria to unify stances on water shares," Iraqi News, September 18, 2022, accessed October 27, 2022, <https://www.Iraqinews.com/Iraq/Iraq-syria-unify-stances-on-water-shares/>.

72- Halabi, Alaa, "Baghdad moves the waters: Syrian-Turkish-Iraqi meeting," Syria Now, February 15, 2022, accessed August 16, 2022, <https://syrianownews.com/post/16519>.

73- Samya Kullab, "Salt, drought decimate buffaloes in Iraq's southern marshes," Associated Press, November 23, 2022, accessed January 14, 2023, <https://apnews.com/article/europe-middle-east-droughts-animals-iraq-c2acc021f0e020811c2b5e55336cd845>.

74- Foreign Ministry reveals details of exchanges with Turkey and man concerning the Tigris and Euphrates," Shafaq News, October 12, 2022, accessed February 16, 2023, <https://tinyurl.com/mrxdx5c>.

75- "Water Resources calls for approaching Turkey quickly to release agreed upon water volumes," Rudaw, October 11, 2022, accessed March 6, 2023, <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/101120227>.

76- 76. Authors' translation of the Arabic text of the law, available at <https://faolex.fao.org/docs/pdf/irq147092.pdf>

77- Confusion and conflicts over authority and responsibilities with regard to water policies exist also on the national and local levels between the MoWR and other ministries and/or between the MoWR and provincial governments. For a detailed discussion of these issues, see the report titled "Competing Over the Tigris: The Politics of Water Governance in Iraq," written by Mac Skelton of the Institute for Regional and International Studies at the American University of Iraq- Sulaimani [https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/IRIS-KAS-Competing%20over%20the%20Tigris-11 11 2022 0.pdf](https://auis.edu.krd/iris/sites/default/files/IRIS-KAS-Competing%20over%20the%20Tigris-11%2011%202022%200.pdf)

78- Kullab, "Salt, drought decimate buffaloes in Iraq's southern marshes."

79- Muhammad jawad Adib, "Iraq accuses man of cutting off two main tributaries to vital rivers," Al-Monitor, January 25, 2022, accessed August

5, 2022, <https://www.al-monitor.com/originals/2022/01/man-iraq-exchange-accusations-over-water->

80 – Hastyar Qadir, “man and Turkey send demands to Iraq about water,” Rudaw, February 23, 2023, accessed June 12, 2023, <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/23022023>.

81– “Foreign Ministry responds to lawmaker's enquiry about water issues with neighbors,” NINA, February 23, 2023, accessed May 29, 2023, https://www.ninanews.com/Website/News/Details*key=1036263.

82– The complex saga of that treaty, in which Iraq made territorial concession in Shatt al-Arab in return for Tehran withholding its support for Iraqi Kurdish guerilla fighters, is beyond the scope of this report. For more on the circumstances in which that treaty was signed, see <https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1969-76v27/d286>

83– Erdogan pledges to increase Tigris water flow,” Al-Hurra, March 21, 2023, accessed June 3, 2023, <https://arbnws/41WdA1>

84– For an assessment of such recent diplomatic initiatives see this article by Louis Dugit-Gros, Ghaith al-Omari, and Bilal Wahab, “A Baghdad Summit in Amman: Implications for Regional Stability,” The Washington Institute, December 19, 2022, <https://www.washingtoninstitute.org/policyanalysis/baghdad-summit-amman-implications-regional-stability>.

85– “Turkey pledged to increase water flow to Iraq,” INA, July 16, 2022, accessed August 16, 2022, <https://www.ina.iq/160901--html>

86– “Turkey and Iraq organize a meeting to tackle the water conflict,” Atalayar, December 15, 2020, accessed August 4, 2022, <https://aytalaar.com/content/turkey-and-iraq-organise-meeting-tackle-water-conflict>.

87– “Iraq and Turkey continue to discuss water quotas,” Save The Tigris, December 31, 2020, accessed September 4, 2022, <https://www.savethetigris.org/iraq-and-turkey-continue-to-discuss-water-quotas/>.

88- "Iraq and Turkey to establish a water research center in Baghdad," Pudow, May 1, 2021, accessed September 15, 2022, <https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/Iraq/050120215>

89- Kullab, "Salt, drought decimate buffaloes in Iraq's southern marshes."

90- "Iraq is the second largest importer from Turkey this month," Sha-faq News, November 29, 2022, accessed April 8, 2023, <https://inurl.com/9h432x37>.

91- "Iran eyes \$20b annual trade with Iraq," Tehran Times, December 8, 2021, accessed August 12, 2022, <https://www.tehrantimes.com/news/467863/man-eyes-20b-annual-trade-with-iraq-official>.

92- During Sudani's visit to Ankara in March 2023, Iraqi officials in fact did attempt to sell Turkey on the benefits of supporting the construction of a new trade route based on new infrastructure connecting the Fao port in Basra with Turkey's Mersin port. It is unclear whether the Iraqis actually made an effort to explicitly or implicitly link this project to a more flexible Turkish position on water sharing. See: "Iraq-Turkey Negotiations Over the Fao Port and the Development Road," Al-Sumaria, March 23, 2023, <https://tinyurl.com/3d6xfv5x>

93- Samya Kullab and Qassim Abdul-Zahra, "Blaming Kurds for unrest, Iran threatens Iraq with offensive," Associated Press, November 18, 2022, accessed January 9, 2023, <https://apnews.com/article/iran-middle-east-iraq-tehran-baghdad-c0b63cf0ad45f5e087eb67e110437b6>.

94- Louisa Loveluck and Mustafa Salim, "Turkish strike on Zakhu in northern Iraq kills 8," The Washington Post, July 20, 2022, accessed February 3, 2023, <https://www.washingtonpost.com/world/2022/07/20/iraqtur-yke-strike-tourists/>

95- Nawras Taff, "PUK and KDP: A New Era of Conflict," The Washington Institute for Near East Policy, December 21, 2022, accessed May

دبلوماسية المياه في بلاد ما بين النهرين: حماية الأمن المائي للعراق في ظل أزمة المناخ

6, 2023, [h_https://www.washingtoninstitute.org/policv-analysis/puk-and-kdp-new-era-conflict](https://www.washingtoninstitute.org/policv-analysis/puk-and-kdp-new-era-conflict)

96- The full text of the 2023-2025 Iraqi budget law can be found here: [h_https://Atmurl.com/5b4dffnp](https://Atmurl.com/5b4dffnp)

97-“Türkiye Country Analysis,” Energy Information Agency, accessed April 16, 2023, <https://www.eia.gov/international/analysis/countrv/TUR>

98 - “KRG plans 10 bcm in natural gas exports to Turkey in two years,” Hurriyet Daily News, November 20, 2015, accessed June 11, 2023, <https://hurri-edtlyainews.com/kg-plans-10-bcm-in-natural-gas-exports-to-turke-ti-n-w-yoears-91471>.

99- Tastekin, Fehim, “Is a water crisis brewing between Turkey and Iran?” Al-Monitor, May 13, 2022, accessed September 4, 2022, <https://www.al-monitor.com/originals/2022/05/water-crisis-brewing-between-Turkey-and-Iran>.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.

- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل رأي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له رأي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومنتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks